ب ـ **الحظر القانوني:**

لقد منع العرب من استثمار ينابيع الثروة في بلادهم، وذلك بمنح امتيازها للصهيونيين، كامتياز توليد الكهرباء من مياه نهر الأردن الذي أعطى لشركة الكهرباء الفلسطينية المحدودة (روتنبرغ)، وامتياز البحر الميت لاستغلال الاملاح المذابة في مياه البحر الميت الذي منح لصهيونيين وأنشأوا، تبعاً لذلك، شركة البوتاس الفلسطينية لاستغلال تلك الاملاح، وكذلك امتياز الملح الذي أعطي لشركة الملح المحدودة وشركة مقالع (استخراج) الكبريت المحدودة، وهي شركة بريطانية عملت على استخراج الكبريت من طبقاته بالقرب من غزة، وكان ينتج عن عملية تكرير الكبريت رمل أبيض يصلح لصناعة الزجاج[٨١]. يضاف الى ذلك، احتكار توليد الكهرباء في فلسطين، الذي حصلت عليه شركة كهرباء فلسطين ـ روتنبرغ، يجعل القوى الكهربائية خالصة لغير العرب فلم يفسح المجال أمام المصانع العربية وتطورها باعتمادها على الكهرباء، لأن تلك الشركة كانت تضن على المصانع العربية بالكهرباء خشية تطورها. وكل هذه الشركات كانت صهيونية وبريطانية، وقد وقفت حائلاً دون تقدم الصناعة العربية في فلسطين.

جـ ـ **الاحتكار:**

وهو ما مارسته المصانع التي يملكها صهيونيون بما لهم من نفوذ في البلاد، سواء في السر أو العلانية، على مقاومة انشاء مصانع عربية تضارب انتاجها، ومثال ذلك، ما قامت به احدى شركات الكبريت الصهيونية للقضاء على معمل كبريت الناصرة العربي[٨٢]، كما عملت مصانع شيمن للزيوت النباتية على تقليد الانتاج العربي من الصابون، فكان انتاجها مشابها، شكلاً وحجماً، للصابون النابلسي، ولم تكتف بذلك بل كتبت عليه بأحرف عربية عبارة «أحسن صابون شيمن»، حتى توهم المستهلك الساذج أنه من صنع مدينة نابلس العريقة بانتاجها للصابون. وتم اختيار هذه العبارة لتوافق عبارة «حسن النابلسي» المكتوبة على الصابون النابلسي المعروف بهذه العبارة نسبة الى مصانعه، مما سبب رواجاً لهذا الصابون في الأسواق المحلية والخارجية للتشابه في الكتابة[٨٣].

وقد عملت حكومة الانتداب على خنق الصناعات العربية، وذلك بتحديد أسعارها واستيلائها، أحياناً، على انتاج بعض مصانعها، وما مارسته مع مصنع البطانيات العربي لخير شاهد على ذلك، حيث حددت سعر البطانية الواحدة من انتاجه بجنيه ونصف الجنيه، وهذا السعر لا يكاد يغطي سعر التكلفة ولا يوفر ربحاً يساعد على الادخار وتجديد الآلات لاستمرار الانتاج[٨٤].

د ـ **قلة رأس المال:**

لم تتوفر للصناعات العربية رؤوس أموال بنفس ضخامة رؤوس الأموال التي توفرت للصناعات الصهيونية كما أسلفنا، مما أدى الى تأخر الصناعة العربية في فلسطين، فكانت الغالبية العظمى من المطاحن والمعاصر، مثلاً، لا تملك القمح أو الزيت اللذين تستعملهما، وانما تمارس عملية التحويل الى دقيق أو زيت مقابل أجر يدفعه أصحابه[٨٥].

هـ ـ **الخبرة الصناعية:**

لم يتلق العمال العرب الخبرة الصناعية من المدارس الصناعية، وذلك لعدم قيام حكومة